الجمعيّة العامّة
البند 2

A/140/2-P.2
27 آذار/ مارس 2019

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامّة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
مقدم من قبل وفد إندونيسيا

في 27 آذار/مارس 2019، تلقت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي من رئيس التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 تحت عنوان:

"حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم"

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 140 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التوضيحية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 140 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد إندونيسيا يوم الأحد، 7 نيسان/أبريل 2019.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

المراسلات الموجهة إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي من
رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس
النوّاب الإندونيسي وعضو لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

جاكرتا، 27 آذار/ مارس 2019

سيدتي الرئيس،

أولاً وقبل كل شيء، اسمحي لي أن أسترعي انتباهكم إلى حالات التعصب والتمييز المتزايدة والإرهاب ضدّ الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم. لقد شهد المجتمع الدولي على أن الأعداد المتزايدة من حالات العنف بدافع كراهية الأجانب والعنصرية ورهاب الإسلام تشكّل تهديدات تقوّض السلم والأمن الدوليين. يتزايد الاتجاه نحو هجمات المساجد وجرائم الكراهية ضدّ الأقليات المسلمة، مثل الهجوم الأخير على المساجد في كرايستشيرش، وإطلاق النار في مسجد مدينة كيبيك في العام 2017، وهجوم مسجد بيرث في العام 2016.

وعلاوة على ذلك، نشهد اليوم على اضطهاد منهجي وتمييز ضدّ الأقليات، مثل الروهينغا والأويغور، الأمر الذي أدى إلى عيش هذه المجتمعات في خوف مستمر. ومؤخراً، تمّ ارتكاب عمل إرهابي ضدّ الأقليات المسلمة بدافع الكراهية العنصرية بينما كان الناس يصلّون بسلام في مساجدهم في كرايستشيرش، نيوزيلندا، مما تسبّب بوفاة 50 شخصاً من الأبرياء بلا رحمة وإصابة عدد كبير بجروح خطيرة، بمن فيهم ذلك النساء والأطفال. وعلينا أن نواجه، بصورة قاطعة، واقع كراهية الإسلام المتزايدة والمعتبرة تحيز وكراهية ضد الإسلام، وتمييز عنصري ضد المسلمين. وتماشياً مع هذه القضية، فإنّ بيان فريزر أننغ، السناتور الأسترالي، أثار غضباً بسبب إلقاء اللوم على المهاجرين الإسلاميين في إطلاق النار على مسجد كرايستشيرش مما يدلّ على سوء فهم الإسلام ويعكس تفوّق العرق الأبيض ووجهات النظر من اليمين المتطرف. هناك حاجة ملحة لزيادة التسامح، من خلال الحوار بين الأديان.

ويحق للأقليات الدينية التمتّع بجميع أنواع الحقوق والفرص الاجتماعية التي توفرها الحكومة في مجالات التعليم والصحة والتوظيف وغيرها. ولا يمكن الاستغناء عن التعددية الثقافية وقوانين التعايش في المجتمعات والبلدان الديمقراطية من حيث القيمة الحقيقية بأن تُحترم كرامة الإنسان وحقوقه. إن أيّ خطاب علني أو سرّي أو حملة أو نشاط أو تشكيل ينتهك ذلك يجب أن يكون محظوراً بشكل صارم من خلال صكوك قانونية رادعة. وإزاء تلك الخلفية، أرى أننا، كممثلين للشعب، ملتزمون بضمان الحقوق المتساوية وحمايتها لمشاركة الأقليات المسلمة بفعالية في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة.

ونحن نقدّر القيادة السريعة والقوية لزعيمة نيوزيلندا، وكذلك العطف الذي أظهره شعب نيوزيلندا في معالجة حادثة كرايستشيرش. ونأمل أن تطبق هذه البوادر الإيجابية في كل مكان.

وإنّي أتطلع إلى إجراء مزيد من النقاشات بشأن هذه القضية معكم خلال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة. ويقترح وفد مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا بنداً طارئاً يسلّط الضوء على القضية الأنفة الذكر. ونحن نأمل في دعم الاتحاد البرلماني الدولي لمقترحنا.

وتفضلوا، سيدتي الرئيس، بقبول فائق الاحترام،

المخلصة لكم، (توقيع)

السيدة نور حياتي علي السقاف
رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي
في مجلس النواب الإندونيسي
عضو لجنة تعزيز احترام
القانون الدولي الإنساني

حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد إندونيسيا

منذ تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، في العام 1889، يعزّز الاتحاد باستمرار السلم والتعاون من أجل إرساء الديمقراطية بغية بناء مجتمع عادل وشامل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية "برلمانات أفضل، وديمقراطية أقوى" للفترة ما بين عام 2017 و2021 التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2017، اعتمد أيضاً إعلان سانت بطرسبرغ بشأن *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق* كنهج بنّاء لمعالجة أيّ تهديد للتنوّع وحماية التنوّع نفسه.

ولقد شهد المجتمع الدولي أنّ العدد المتزايد من حوادث العنف بدافع كراهية الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام يشكّل تهديدات تقوّض السلم والأمن الدوليين. هناك اتجاه متزايد نحو هجمات المساجد وجرائم الكراهية ضد الأقليات المسلمة مثل الهجمات الأخيرة على المساجد في كرايستشيرش، نيوزيلندا (2019)، وفي كيبيك، كندا (2017)، وفي بيرث، أستراليا (2016). علاوة على ذلك، فإنّ الاضطهاد المنهجي والتمييز ضدّ المجتمعات الإسلامية، مثل المجتمعات الإسلامية للروهينغا والأويغور، والمجتمع الإسلامي في جنوب تايلاند، يؤدي إلى عيش هذه المجتمعات في خوف.

وفي الواقع، إن خطاب الكراهية المتفشي ضدّ الأقليات المسلمة في مجتمعنا له عواقب وخيمة، وقد أخضع هذه الأقليات للتمييز والاضطهاد، بما في ذلك الهجمات العنيفة. ويتفاقم هذا الموقف حالياً بسبب الاتجاه المتزايد للنازية الجديدة وتشدّد اليمين المتطرف في جميع أنحاء العالم. وتمت معالجة هذه الظواهر من قبل الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 139/70 بشأن *محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب* الذي تمّ اعتماده في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015 وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 18/16 بشأن *مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم* الذي تمّ اعتماده في آذار/ مارس 2011.

وقد تواجه الأقليات المسلمة باستمرار تحديات وتهديدات الاستبعاد من المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بسبب الاتجاه المتزايد لكراهية الإسلام. ومن منطلق عدم إغفال أحد بموجب خطة التنمية المستدامة للعام 2030، تشكل الحرية الدينية شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعني حماية الحرية الدينية، بما في ذلك حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في ممارسة معتقداتها، ضمان رفاه الأقليات المسلمة في المجتمع وخلق مجتمع مزدهر من خلال النمو الشامل. وسيؤدي اتجاه هذه التهديدات المتزايد للحرية الدينية انتكاسات للأقليات المسلمة تمنعها من الابتكار والمساهمة في التطوّر العالمي.

وخلال المنتدى البرلماني العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في بالي في العام 2017، أكّد المجتمع البرلماني العالمي على أهمية ضمان السلام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لن يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون المشاركة الشاملة للأقليات المسلمة.

وإنّه لمن أسمى آيات التقدير أن يطلب الوفد البرلماني لجمهورية إندونيسيا إلى الاتحاد البرلماني الدولي، برئاسة نائب رئيس مجلس نواب جمهورية اندونيسيا سعادة السيد فهري حمزة، ورئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي سعادة الدكتور نور حياتي علي السقاف، من الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي الدعوة إلى بند طارئ بعنوان *حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم.*

حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم

مشروع قرار مقدّم من قبل وفد إندونيسيا

إنّ الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ* تشير إلى مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه والقرارات المعتمدة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تدعو إلى احترام الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية،

(2) *وإذ تشير* إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والحقوق السياسية وكذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن *القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد*،

(3) *وإذ تشير أيضاً* إلى *إعلان* سانت بطرسبرغ *حول تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق* الذي أقرته الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2017،

(4) *وإذ تؤكّد من جديد* على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 18/16 بشأن *مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم*، الذي اعتمد بتوافق الآراء التاريخي الذي جمع بين وجهات نظر متباينة حول القضاء على التمييز الديني والتعصّب،

(5) *وإذ تؤكّد من جديد* أيضاً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 139/70 بشأن *محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*، الذي يعترف أيضاً وببالغ القلق بالتصاعد المزعج لكراهية الإسلام، وكراهية الأجانب، والأنواع الأخرى من التمييز القائم على أساس ديني،

(6) *وإذ تؤكّد* بأنّ لكل شخص الحقّ في حرية الدين، بما في ذلك الحرية في إظهار طريقة العبادة وإقامة الشعائر والممارسة، والتعليم،

(7) *وإذ يساورها بالغ القلق* إزاء تزايد كراهية الإسلام والتطرّف وحوادث التعصّب والتمييز والشعوبية اليمينية المتطرفة والعنف ضدّ الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم في جميع مناطق العالم،

(8) *وإذ تؤكّد* على أنّ المسلمين هم مواطنون عالميون وأنّ الأقليات المسلمة لها الحقّ في إقامة اتصال حر وسلمي والحفاظ عليه مع أعضاء آخرين في مجموعتهم ومع أشخاص ينتمون إلى أقليات وذلك من دون تحيز أو تمييز، وكذلك التواصل عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بها روابط قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية،

(9) *وإذ تدين بشدة* عمل الإرهاب والكراهية العنصرية التي ترتكب ضدّ الأقليات المسلمة التي كانت تصلي بسلام في مساجد في كرايستشيرش، نيوزيلندا، مما تسبّب في وفاة لـ 50 شخصاً بريئاً بلا رحمة وإصابة الكثيرين بجروح خطيرة،

(10) *وإذ تدين بشدة أيضاً* بيان فريزر أننغ، السناتور الاسترالي، الذي أثار الغضب بسبب إلقاء اللوم على المهاجرين الإسلاميين في إطلاق النار على مسجد كرايستشيرش مما يدلّ على سوء فهم الإسلام ويعكس تفوّق العرق الأبيض ووجهات النظر اليمينية المتطرفة،

(11) *وإذ تعترف بقلق عميق* بالاتجاه المتزايد نحو هجمات المساجد وجرائم الكراهية ضد الأقليات المسلمة مثل هجمات المساجد الأخيرة في كرايستشيرش، نيوزيلندا (2019)، وفي كيبيك، كندا (2017)، وفي بيرث، أستراليا (2016)؛ وتدرك الاضطهاد المنهجي والتمييز بين الروهينغا والأويغور المسلمين وكذلك المجتمعات الإسلامية في جنوب تايلاند وتراقيا الغربية، واليونان، الأمر الذي أدى إلى عيش هذه المجتمعات في خوف،

(12) *وإذ تشير* إلى المنتدى البرلماني العالمي للتنمية المستدامة وإلى منتدى بالي الديمقراطي الذي أعاد التأكيد على التزام البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وشدّد على ضرورة احترام الديمقراطية للأغلبية مع حماية الأقليات،

(13) *وإذ تشير* إلى أنّه، انطلاقاً من روح عدم إغفال أحد بموجب أهداف التنمية المستدامة، يحقّ للأقليات المسلمة على قدم المساواة العيش بسلام والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(14) *وإذ تلاحظ أيضاً* أنّ العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يتحلى بروح الوحدة في إطار التنوّع، كما تمّ وضعه موضع التنفيذ من قبل إندونيسيا،

1. *تحثّ* البرلمانات على الالتزام بتعليم المجتمع من خلال تشجيع التسامح والتعددية والتنوع وتنفيذ الحوار بين الأديان والأعراق؛

2. *تدعو* البرلمانات إلى اتخاذ تدابير فعّالة لمكافحة الاتجاه المتزايد لكراهية الإسلام والقضاء على التمييز والتطرف والإرهاب والاضطهاد على أساس الدين أو المعتقد، وتعترف بأنّ الأقليات المسلمة لها الحقّ المتساوي في إنشاء الرابطات الخاصة بها والحفاظ عليها من دون تحيّز؛

3. *تحثّ* الدول ذات الأقليات المسلمة على حماية حقوق المسلمين في بلدانها، بما في ذلك حقهم في المشاركة في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية وحقهم في اعتناق وممارسة دينهم أو معتقدهم بحريّة من دون تدخل أو أيّ شكل من أشكال التمييز؛ ويجب على الدول تهيئة الظروف التي تسمح لهذه الأقليات بالحفاظ على هويتها في الوقت الذي يتم فيه معاملتهم باحترام؛

4. *تدعو* الدول إلى الفصل والتمييز بحزم بين النزعة والإرهاب، والامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في التعامل مع هذه القضية، والتأكيد على أنّ الإرهاب لا يبرّره أيّ دين أو عقيدة؛

5. *تؤكّد من جديد* على الدور الهام للبرلمانات في ضمان الحقوق المتساوية وحمايتها لمشاركة الأقليات المسلمة بفعالية في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

6. *تحثّ* الدول على حظر نشر جميع الأفكار التي توحي بأنّ التفوق العنصري أو الكراهية متوافقة مع حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك في حالة التحريض على الكراهية الدينية؛

7. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال المؤسسات والمنظمات السياسية، إلى اتخاذ إجراءات لحظر نشر الأفكار العنصرية وكراهية الأجانب والمواد التي تستهدف أي دين أو أتباعه والتي تشكّل تحريضاً على العنصرية أو الكراهية الدينية أو العداوة أو العنف؛

8. *تحثّ* منابر وسائل التواصل الاجتماعي على اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مكافحة خطاب الكراهية المتعلق بكراهية الأجانب والتعصّب وكراهية الإسلام، والتمييز ضدّ الأقليات المسلمة من دون تقويض حرية الكلام والتعبير؛

9. *تحثّ* الدول أيضاً على ضمان أنّ جميع الموظفين العموميين، بمن فيهم أعضاء هيئات إنفاذ القانون ومكاتب الهجرة والجيش وموظفي الخدمة المدنية والمربّين، في سياق واجباتهم الرسمية، يحترمون جميع الأديان والمعتقدات ولا يميزون إزاء الأشخاص، وخاصة النساء المسلمات اللواتي يرتدين *الحجاب* أو أي رمز ديني آخر، على أساس دينهم أو معتقدهم، وأنّ كل ما هو ضروري ومناسب للتعليم أو التدريب هو متوفّر؛

10. *تؤكّد* أنّ حماية حقوق وهويّة الأقليات المسلمة، بما في ذلك الحرية في إقامة أماكن العبادات في جميع الدول، هي مسؤولية حكومات تلك الدول وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان؛

11. *تعلن* أنّ الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم هي جزء لا يتجزأ من المجتمع؛ وتؤكّد بأنّ الالتزام العالمي بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 ينبغي ألا يغفل أحد. وتؤكّد أنّه يحقّ لها التمتّع بحقوق متساوية والقيام بجميع واجباتها، كما يجب توفير كل ما يلزم من أوجه الحماية والضمانات في دولها المعنيّة؛

12. *تطلب* من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني ولجنة الاتحاد البرلماني الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان بمواصلة رصد حالة الأقليات المسلمة، بما في ذلك مجتمعات الروهينغا والأويغور، من أجل جمع المزيد من المعلومات حول التحديات والصعوبات التي يواجهونها، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بهدف تزويدها بالمساعدة المطلوبة مع التركيز على منع التطرّف والإرهاب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly
Item 2

A/140/2-P.2
27 March 2019

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Indonesia

On 27 March 2019, the IPU President received from the Chairman of Inter-Parliamentary Cooperation of the House of Representatives of Indonesia a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 140th Assembly of an emergency item entitled:

"Protection of the rights and dignity of Muslim minorities around the world".

Delegates to the 140th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 140th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Indonesia on Sunday, 7 April 2019.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.

(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.

(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.

(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/140/2-P.2
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU PRESIDENT BY THE CHAIRMAN OF INTER-PARLIAMENTARY COOPERATION OF THE HOUSE OF REPRESENTATIVES OF INDONESIA AND MEMBER OF THE COMMITTEE TO PROMOTE RESPECT FOR INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Jakarta, 27 March 2019

Madam President,

First things first, allow me to draw your attention to the rising incidents of intolerance, discrimination and terrorism against Muslim minorities around the world. The international community have witnessed that the growing numbers of violent incidents motivated by xenophobia, racism and Islamophobia have posed threats that undermine international peace and security. The trend of mosque attacks and hate crime against Muslim minorities, such as the recent attack on the mosques in Christchurch, the Quebec City mosque shooting in 2017, and the Perth mosque attack in 2016, is significantly increasing.

Furthermore, systematic persecution and discrimination of minorities, such as the Rohingya and Uyghurs, is currently taking place, which has left these communities living in fear. Recently, an act of terrorism against Muslim minorities was committed out of racist hatred while people were peacefully praying in their mosques in Christchurch, New Zealand, which caused 50 innocent people to die so senselessly and left so many more seriously injured, including women and children. We have to face squarely the reality that Islamophobia – which is prejudice and hatred towards Islam, and racism against Muslims – is rising. In line with that matter, the statement by Fraser Anning, the Australian Senator has sparked outrage for blaming Islamic immigration for the Christchurch mosque shooting which shows a lack of understanding about Islam and reflects white supremacy and far-right views. There is an urgent need to increase tolerance through inter-faith dialogue.

Religious minorities have the right to enjoy all kinds of social rights and opportunities provided by the government in the fields of education, health, employment etc. Multiculturalism and laws of coexistence are indispensable for democratic societies and countries in real terms so that human dignity and rights are respected. Any overt or covert discourse, propaganda, activity or formation that violates this must be strictly prohibited by deterrent legal acts. Against that backdrop, I am of the view that we, as representatives of the people, have the obligation to ensure and protect the equal right of Muslim minorities to participate effectively in cultural, religious, social, economic and public life.

We appreciate the swift and strong leadership of the New Zealand leader, as well as the kindness shown by the people of New Zealand in addressing the Christchurch incident. We hope their positive gestures can be replicated everywhere.

I am looking forward to further discussing this matter with you during the 140th IPU Assembly in Doha. The delegation of the House of Representatives of the Republic of Indonesia is proposing an emergency item highlighting the aforementioned issue. We are hoping for IPU's support on our proposal.

Please accept Madam President, the assurance of my highest consideration.

Yours sincerely,(Signed) Nurhayati Ali ASSEGAF (Ms.)
Chairman of Inter-Parliamentary Cooperation of the House of Representatives of Indonesia
Member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

A/140/2-P.2
ANNEX II
Original: English

PROTECTION OF THE RIGHTS AND DIGNITY OF MUSLIM MINORITIES AROUND THE WORLD

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Indonesia

Since its founding in 1889, the Inter-Parliamentary Union continuously promotes peace and cooperation for the firm establishment of democracy with a view to building a fair and inclusive society. In October 2016, the IPU adopted the "Better parliaments, stronger democracy" Strategy for 2017-2021 that protects and promotes human rights, and in October 2017, it also adopted the St. Petersburg Declaration on *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue* as a constructive approach to address any threat to diversity and to protect diversity itself.

The international community have witnessed that the growing number of violent incidents motivated by xenophobia, racism, and Islamophobia have posed threats that undermine international peace and security. There is a rising trend in mosque attacks and hate crime against Muslim minorities such as the recent attacks on mosques in Christchurch, New Zealand (2019), Quebec, Canada (2017), and Perth, Australia (2016). Furthermore, systematic persecution and discrimination of Muslim communities, such as the Rohingya and Uyghurs Muslim communities, and the Muslim community in South Thailand, are leaving these communities living in fear.

In fact, pervasive hate speech against Muslim minorities in our society has harmful consequences, subjecting these minorities to discrimination and persecution, including violent attacks. This situation is currently being exacerbated by the growing trend of neo-Nazism and far right extremism across the globe. These phenomena have been addressed by the United Nation in UN General Assembly Resolution 70/139 on *Combatting Glorification of Nazism, neo-Nazism and other practices that contribute to fuelling contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance* adopted in 17 December 2015 and UN Human Rights Council Resolution 16/18 on *Combating intolerance, negative stereotyping and stigmatization of, and discrimination, incitement to violence, and violence against, persons based on religion or belief* adopted in March 2011.

Muslim minorities may continuously face challenges and threats of being excluded from fully participating in economic, political, social, and cultural activities due to the growing trend of Islamophobia. In line with the spirit of leaving no one behind under the 2030 Agenda for Sustainable Development, religious freedom is the prerequisite for achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). Protecting religious freedom, including the rights and dignity of Muslim minorities to practise their faith, means ensuring the well-being of Muslim minorities in society and creating a flourishing society through inclusive growth. The growing tendency of such threats to religious freedom will create setbacks for Muslim minorities that prevent them from innovating and contributing to global development.

During the World Parliamentary Forum on Sustainable Development held in Bali in 2017, the global parliamentary community underlined the importance of ensuring peace to achieve the SDGs. In this regard, the SDGs will not be achieved without the inclusive participation of Muslim minorities.

It is within our highest consideration that the parliamentary delegation of the Republic of Indonesia to the Inter-Parliamentary Union, led by the Vice-Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia, H.E. Mr. Fahri Hamzah, and the Chairperson of the Committee of Inter-parliamentary Cooperation, Hon. Dr. Nurhayati Ali Assegaf, requests the 140th IPU Assembly to call for an emergency item entitled *The Protection of the Rights and Dignity of Muslim Minorities around the World*.

A/140/2-P.2
ANNEX III
Original: English

PROTECTION OF THE RIGHTS AND DIGNITY OF MUSLIM MINORITIES AROUND THE WORLD

Draft resolution submitted by the delegation of INDONESIA

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the principles and objectives of the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the resolutions adopted at IPU Assemblies as well as relevant international covenants, declarations, and conventions, in particular those which call for the respect of civil, economic, political, social, cultural and religious rights,

(2) *Recalling* the Universal Declaration of Human Rights and International Covenant on Civil and Political Rights as well as the UN General Assembly Declaration on *the Elimination of all Forms of Intolerance and Discrimination based on Religion or Belief*,

(3) *Also Recalling* the St. Petersburg *Declaration on Promoting Cultural Pluralism and Peace through Interfaith and Inter-ethnic dialogue* endorsed by the 137th IPU Assembly in 2017,

(4) *Reaffirming* UN Human Rights Council Resolution 16/18 on *Combating intolerance, negative stereotyping and stigmatization of, and discrimination, incitement to violence and violence against, persons based on religion or belief*, which was adopted by a historic consensus that brought together divergent views on eliminating religious discrimination and intolerance,

(5) *Also reaffirming* UN General Assembly Resolution 70/139 on *Combating Glorification of Nazism, neo-Nazism and other practices that contribute to fuelling contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance*, which also recognizes with deep concern the alarming rise of Islamophobia, xenophobia, and other related types of faith-based discrimination,

(6) *Emphasizing* that everyone has the right to freedom of religion, including freedom to manifest religion in worship, observance, practice, and teaching,

(7) *Deeply concerned* about the rise in Islamophobia, extremism and incidents of intolerance, discrimination, far-right populism and violence against persons based on their religion or belief in all regions of the world,

(8) *Emphasizing* that Muslims are global citizens and Muslim minorities have the right to establish and maintain, without prejudice or discrimination, free and peaceful contact with other members of their group and with persons belonging to other minorities, as well as contact across frontiers with citizens of other States with whom they have national, ethnic, religious or linguistic ties,

(9) *Strongly condemning* the act of terrorism and racial hatred committed against Muslim minorities who were praying peacefully in mosques in Christchurch, New Zealand, causing the senseless deaths of 50 innocent people and leaving so many more seriously injured,

(10) *Also strongly condemning* the statement by Fraser Anning, the Australian Senator who has sparked outrage for blaming the Christchurch mosque shooting on Muslim immigration, showing a lack of understanding about Islam and reflecting white supremacy and far-right views,

(11) *Recognizing with deep concern* the rising trend in mosque attacks and hate crime against Muslim minorities such as the recent mosque attacks in Christchurch, New Zealand (2019), Quebec city, Canada (2017), and Perth, Australia (2016); and recognizing the systematic persecution and discrimination of the Rohingya and Uyghurs Muslim communities as well as the Muslim communities in South Thailand and Western Thrace, Greece, which have left these communities living in fear,

(12) *Referring* to the World Parliamentary Forum on Sustainable Development and the Bali Democracy Forum which reaffirmed the obligation of IPU Member Parliaments to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development and emphasized the need for democracy to respect the majority while protecting minorities,

(13) *Noting* that, in the spirit of leaving no one behind under the Sustainable Development Goals (SDGs), Muslim minorities are equally entitled to live peacefully and participate in achieving the SDGs,

(14) *Noting also* that work towards attaining the SDGs must embrace the spirit of unity in diversity, as has been put into practice by Indonesia,

1. *Urges* parliaments to commit to educating society by promoting tolerance, pluralism and diversity and implementing interfaith and inter-ethnic dialogue;

2. *Calls upon* parliaments to take effective measures to combat the growing trend of Islamophobia, eliminate discrimination, extremism, terrorism and persecution based on religion or belief, and acknowledge that Muslim minorities have the equal right to establish and maintain their own associations without prejudice;

3. *Urges* States with Muslim minorities to protect the rights of Muslims in their countries, including their right to participate in the economy, politics and democracy and their right to profess and practise their religion or belief freely without interference or any form of discrimination; States shall create conditions that allow such minorities to maintain their identity while being treated with respect;

4. *Calls on* States to firmly separate and differentiate between separatism and terrorism, comply with International Humanitarian Law and Human Rights Law in the handling of this matter, and emphasize that terrorism is not justified by any religion or faith;

5. *Reiterates* the important role of parliaments in ensuring and protecting the equal rights of Muslim minorities to participate effectively in cultural, religious, social, economic and public life, including in achieving the Sustainable Development Goals;

6. *Urges* States to prohibit the dissemination of all ideas that suggest that racial superiority or hatred is compatible with freedom of opinion and expression, including in the case of incitement to religious hatred;

7. *Calls on* IPU Member Parliaments to take action to prohibit the dissemination, including through political institutions and organizations, of racist and xenophobic ideas and material aimed at any religion or its followers which constitute incitement to racial or religious hatred, hostility or violence;

8. *Urges* social media platforms to take more effective measures in combating hate speech related to xenophobia, intolerance, Islamophobia, and discrimination against Muslim minorities without undermining freedom of speech and expression;

9. *Also Urges* States to ensure that all public officials, including members of law enforcement bodies, immigration offices, the military, civil servants and educators, in the course of their official duties, respect all religions and beliefs and do not discriminate against persons, especially Muslim women who wear a *hijab* or any other religious symbol, on the grounds of their religion or belief, and that all necessary and appropriate education or training is provided;

10. *Affirms* that protecting the rights and identity of Muslim minorities, including the freedom to establish places of worships in all States, is the responsibility of the governments of those States in accordance with the principles of the International Humanitarian Law and Human Rights Law;

11. *Declares* that Muslim minorities all over the world are an integral part of society; stresses that the global commitment of the 2030 Agenda for Sustainable Development should leave no one behind; and emphasizes that they are entitled to equal rights and to carry out all their duties, and must be provided with all the necessary protections and guarantees in their respective States;

12. *Requests* the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law and the IPU Committee on Democracy and Human Rights to continue monitoring the status of Muslim minorities, including Rohingya and Uyghurs communities, so as to collect further information about the challenges and difficulties that they face, politically, socially, and economically, with a view to providing them with the required assistance and placing an emphasis on the prevention of extremism and terrorism.